سلسلة ترجمات الزيتونة (91)

استثمارات الصين في التعاون الأمني في الشرق الأوسط

أيار/ مايو
2023

ترجمة مختصرة لدراسة نشرها:
مركز الشرق الأدنى وجنوب آسيا للدراسات الاستراتيجية
Near East South Asia (NESA) Center for Strategic Studies

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

استثمارات الصين في التعاون الأمني في الشرق الأوسط

ترجمة

أمل عيتاني

العنوان الأصلي: استثمارات الصين في التعاون الأمني في الشرق الأوسط

China’s Investments in Security Cooperation in the Middle East

المصدر: مركز الشرق الأدنى وجنوب آسيا للدراسات الاستراتيجية

Near East South Asia (NESA) Center for Strategic Studies

إعداد: الرائد إبراهيم ألفِرِن Major Ibrahim Elveren

التاريخ: 2022/10/13

مقدمة المترجم:

تأتي أهمية هذه الترجمة لكونها صادرة عن مركز دراسات استراتيجي، هو مركز الشرق الأدنى وجنوب آسيا للدراسات الاستراتيجية (نيسا) Near East South Asia (NESA) Center for Strategic Studies التابع لوزارة الدفاع الأمريكية، والذي يهدف لتعزيز التعاون الأمني مع الدول الشريكة في منطقة الشرق الأدنى وجنوب آسيا. ويتميز هذا المركز بقدرته على الاستفادة من المصالح والمعرفة التعاونية للمنظمات العسكرية الأمريكية بما في ذلك القيادة المركزية الأمريكية CENTCOM، والقيادة الأمريكية في إفريقيا AFRICOM، والقيادة الأمريكية في المحيط الهادئ PACOM، والجيش الأمريكي المركزي ARCENT، والأركان المشتركة، وكذلك وزارة الخارجية الأمريكية.

هذه الدراسة هي من إعداد الرائد في الجيش التركي إبراهيم ألفِرِن Ibrahim Elveren، العضو في مجموعة التحليل الاستراتيجي المشتركة (سي أس أي جي) Combined Strategic Analysis Group (CSAG) التابعة لمجموعة التخطيط المشترك والمدمج CCJ5، والتي تقع تحت إدارة خطط وسياسات القيادة المركزية الأمريكية. تعمل مجموعة التخطيط هذه، والمؤلفة من مسؤولين عسكريين ومدنيين دوليين، على تطوير وتنقيح خطة تشغيلية، مستخدِمين التصميم العملياتي لتحديد المشاكل، وعلى فهم بعض القضايا الأكثر تعقيداً في المنطقة.

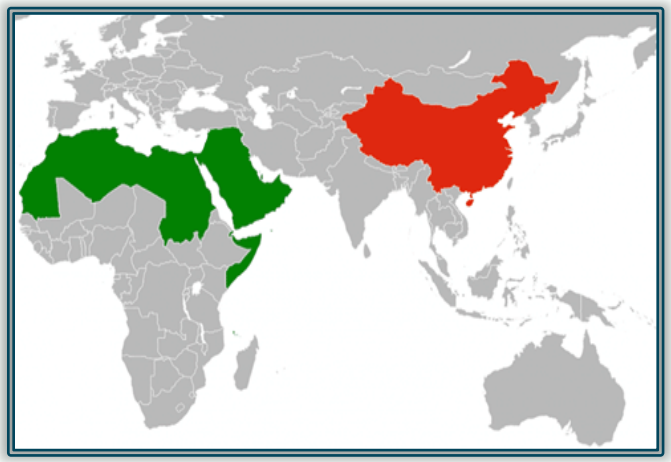

تناقش هذه الدراسة أهمية الشرق الأوسط بالنسبة للصين، واستراتيجية الصين في الشرق الأوسط، كما تُلقي الضوء على التعاون الأمني وكيفية استخدامه كأداة موسِعة للسياسة الخارجية للدول. ثم تحلِّل دراستَي حالة

للتعاون الأمني؛ الأولى بين الصين والمملكة العربية السعودية، والثانية بين الصين والإمارات العربية المتحدة. بعدها تطرح عدة توصيات للإدارة الأمريكية بشكل عام والقيادة المركزية الأمريكية بشكل خاص.

لقد حرصنا في مركز الزيتونة على ترجمة هذه الدراسة "استثمارات الصين في التعاون الأمني في الشرق الأوسط" لهدفيْن، الأول؛ لكون الموضوع ذاته ذا أهمية كبرى، نظراً للمتغيرات المتسارعة في منطقة الشرق الأوسط واقتراب المشهد الدولي من التعددية القطبية. والثاني؛ لكونها صادرة عن مجموعة تفكير ذات احترافية عالية، يستعين بها صانع القرار الأمريكي.

ومركز الزيتونة وهو يقدم هذه الترجمة، ينبّه إلى أن الترجمة احتوت عدداً من الأفكار والمصطلحات والتوصيات التي لا يتبناها المركز؛ وتمّ إدراجها حرصاً على دقة الترجمة، ونقل رؤية أصحاب الدراسة كما عبّروا عنها.

- تسعى بكين لأن تصبح القوة المهيمنة في مجال عشر تقنيات رائدة بحلول سنة 2023، كما تعمل لتكون لها الريادة في الابتكار في جميع التقنيات المتقدمة، ولاستكمال تحديث دفاعها الوطني والعسكري بحلول سنة 2035، وتطمح بأن تكون الدولة الأولى في العالم بلا منازع بحلول سنة 2049.
- أصبح دور الصين في الشرق الأوسط في السنوات الأخيرة متعدد الأوجه، ويشمل التجارة، والاستثمار، وقطاع الطاقة، والتعاون الأمني، والأنشطة الديبلوماسية.
- أظهرت الصين استعدادها لاستخدام التعاون الأمني كأداة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والسياسية والعسكرية.
- دفعت الصعوبات والقيود على مبيعات الأسلحة من جانب المصدّرين الرئيسيين كالولايات المتحدة، دولاً مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة للبحث عن دول أخرى تمتلك بدائل متاحة وقيوداً أقل.
- من الضروري فهم نهج الصين في حماية مصالحها؛ لتوقع مجالات التعاون والمنافسة المحتملة.
- ما تزال الولايات المتحدة تحتفظ بمكانتها كشريك أمني وعسكري مفضل في الشرق الأوسط.
- ينبغي على الولايات المتحدة أن تبحث عن طرق لعرقلة الجهود التي تبذلها بعض الدول في مناطق الشرق الأوسط، وشمال إفريقيا، وآسيا الوسطى لتقليل اعتمادها على الأمن الأمريكي؛ من خلال تعزيز العلاقات مع مقدِّمي خدمات الأمن الآخرين، ولا سيّما روسيا والصين.

استثمارات الصين في التعاون الأمني في الشرق الأوسط

مقدمة:

شي جين بينج

تسعى الصين لتغيير النظام العالمي الذي أنشأته الولايات المتحدة، وقد قامت منذ سنة 2010 تحديداً باتخاذ ما يلزم لتحقيق هذا الهدف. ولفهم ما ترمي إليه الصين، لا نحتاج لأكثر من إمعان النظر في الجدول الزمني للخطط الصينية طويلة المدى، الذي تحدَّث عنه أيضاً الرئيس الصيني شي جين بينج Xi Jinping. فوفقاً لهذا الجدول، تسعى الصين لتصبح القوة المهيمنة في مجال عشر تقنيات رائدة بحلول سنة 2023؛ حيث تسعى للريادة في عالم الابتكارات التكنولوجية المتقدمة جميعها، وكما تسعى لاستكمال تحديث جيشها بحلول سنة 2035. بالإضافة إلى ذلك، تعمل الصين لتكون الدولة الأولى في العالم دون منازع، وتدفع باتجاه أن تكون دولة متطورة ومزدهرة بشكل كامل بحلول سنة 2049. وربما تسمح لها تطورات المشهد الدولي، التي صبّت في صالحها، أن تحقق أهدافها هذه قبل المواعيد المذكورة.

يُعدُّ الشرق الأوسط أكثر المناطق أهمية بالنسبة للصين خارج منطقة آسيا والمحيط الهادئ. فهذه المنطقة التي تربط الصين بأوروبا والبحر الأبيض المتوسط من خلال قناة السويس، تُعدّ منطقة جيو–استراتيجية فريدة من نوعها بالنسبة لبكين؛ ناهيك عن كونها مصدراً أساسياً لموارد الطاقة التي تشتد حاجتها إليها، ومجالاً خصباً لتوسيع العلاقات الاقتصادية. بدورها، ترى دول الشرق الأوسط في بكين أهم عاصمة عالمية بعد واشنطن، نظراً لكون الصين قوة اقتصادية كبرى. ومؤخراً سعت الصين إلى تعميق ارتباطاتها الاقتصادية والديبلوماسية مع الشرق الأوسط، ولعبت دوراً متعدد الأوجه؛ شمل التجارة والاستثمار، وقطاع الطاقة، والتعاون الأمني، والأنشطة الديبلوماسية. تناقش هذه الورقة فرضية كون الصين تسعى لزيادة نفوذها في الشرق الأوسط، كما تحلِّل خطة عمل بكين في الشرق الأوسط، وتركز على استثمارات التعاون الأمني خصوصاً مع المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

أهمية الشرق الأوسط بالنسبة للصين وخططها الاستراتيجية:

منذ الإعلان عن مبادرة الحزام والطريق Belt and Road Initiative في سنة 2013، يتعاظم باضطراد الدور الصيني في منطقة الشرق الأوسط. فمنذ ذلك الحين، أصبحت بكين أكبر شريك تجاري ومستثمر أجنبي لعدة بلدان في المنطقة. وعلى الرغم من كون الاهتمام الصيني ينصبّ حالياً على إبرام صفقات استثمارية اقتصادية كبرى مرتبطة بمبادرة الحزام والطريق، وخصوصاً في مجالات البنية التحتية والاتصالات، إلى أنه يبدو أن بكين قد أدركت أن السوق الدفاعية الشرق أوسطية مربحة أيضاً. ويبدو أن التطورات الجيو–سياسية في المنطقة، والتردد الذي تتسم به السياسة الخارجية الأمريكية، قد دفعا الصين للقيام بعملية إعادة توجيه لاستراتيجيتها تجاه الشرق الأوسط.

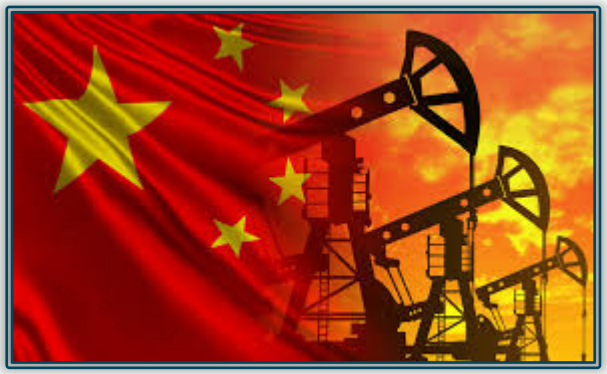

في سنة 2015، أصبحت الصين رسمياً أكبر مستورد عالمي للنفط الخام، حيث يأتي ما يقرب من نصف إمداداتها في هذا المجال من الشرق الأوسط. ويكتسب الشرق الأوسط أهمية استثنائية بالنسبة لمستقبل مبادرة الحزام والطريق، لكونه يُشكّل مفترق طرق استراتيجي لخطوط الاتصال البحرية التي تربط آسيا بأوروبا وإفريقيا وطرق التجارة؛ خصوصاً وأن هذه المبادرة مصمَّمة بالدرجة الأولى لجعل الصين مركز شبكات التجارة العالمية. وتركّز الصين علاقاتها بالمنطقة حالياً على دول الخليج، نظراً لدورها المهيمن في أسواق الطاقة. وبدافع حماية مصالحها المتنامية، وجدت الصين نفسها مضطرة لمراجعة المبادئ الأساسية التي رسختها لفترة طويلة في سياساتها الخارجية والدفاعية لتتناسب سياساتها مع علاقاتها الشرق أوسطية؛ فقد حان الوقت بالنسبة للصين لتحصد الفوائد الاقتصادية من أسواق الشرق الأوسط. وبالرغم من وجود مخاطر محدودة بهذا الخصوص، إلا أنها لن تثني الصين عن السعي الآن لتحقيق أهداف أكبر.

على الرغم من أن الصين تقيس نفوذها وحضورها في الشرق الأوسط بشكل رئيسي من خلال قدرتها على تأمين إمدادات الطاقة، وعمق العلاقات التجارية مع دول المنطقة، وما استطاعت اكتسابه من مزايا تجارية، إلا أنه يمكن القول بأنها تبحث أيضاً عن فرص لملأ الفجوات العسكرية والأمنية وفقاً للخطط الزمنية التي وضعتها. فعندما ننظر إلى علاقات بكين مع بعض دول الشرق الأوسط، نرى أن هذه العلاقات تتمحور حول مبادرة الحزام والطريق، غير أن ذلك لا يحجب النظر عن تَمكُّن الصين من إبرام بعض الاتفاقيات الأخرى، وتحقيق تقارب من نوع آخر؛ ويظهر ذلك جليّاً في الزيادة الكبيرة في وتيرة زيارات البحرية الصينية لموانئ المنطقة.

في سنة 2021، تمّ توقيع اتفاقية للتعاون الاستراتيجي بين الصين وإيران مدتها 25 عاماً. تغطي الاتفاقية التعاون الاقتصادي والعسكري والأمني بين البلدين. ومن ناحية أخرى، ركزت بكين على تطوير العلاقات مع المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ودول الخليج الأخرى. وأبدت استعدادها لتزويد الرياض بتكنولوجيا الصواريخ المتقدمة والتكنولوجيا النووية؛ كما تُواصِل الصين التعامل مع "إسرائيل"، وإن كانت العلاقات بين البلدين ما زالت تتسم بالحذر. غير أن هذا الحذر لا ينفي كون العلاقات هذه تتسع وتتعمق على جبهات عدة. ويهتم الصينيون بشدة بالابتكارات التكنولوجية الإسرائيلية، لكنهم لا يتفقون مع الإسرائيليين على أن تطوير العلاقات بين البلدَين يتطلب من بكين تغيير سياستها الخارجية. وعلى صعيد آخر، وقّعت مصر والصين اتفاقية تعاون اقتصادي في سنة 2022، وذلك في إطار تعزيز جهود التعاون المشترك. وفي كانون الثاني/ يناير 2019، اتفق المسؤولون القطريون والصينيون على تعميق الشراكة الاستراتيجية الثنائية وإقامة حوار استراتيجي بين الحكومتيْن. كما وُضعت خريطة طريق لزيادة الشراكة الاستراتيجية بين البلدَين في مجالات السياسة، والاقتصاد، والاستثمار، والطاقة، والتكنولوجيا، والتعاون الأمني، من خلال زيادة التبادل والتعاون. ومن ناحية أخرى، تستخدم الصين استراتيجيات القوة الناعمة مع العراق، ولا سيّما من خلال الاستثمارات الاقتصادية وسياسات عدم التدخل. غير أن بكين على استعداد لتوسيع نفوذها في العراق؛ فقد كشف تقرير

حديث أن الصين قد أبرمت سنة 2021 صفقة بناء جديدة في العراق تُقدّر قيمتها بـ 10.5 مليار دولار. ولا يستبعد أن يتحوّل تعمّق العلاقات التدريجي مع بغداد إلى نفوذ سياسي بمرور الوقت. أما على صعيد العلاقات مع سورية، فإن بكين ليست مستعدة بعد للقيام باستثمارات كبيرة فيها، حيث إنها تهتم بالفرص المعروضة ولكنها ليست على عجلة من أمرها للبحث فيها.

التعاون الأمني: أداة توسع للسياسة الخارجية للدول:

يشمل مصطلح "التعاون الأمني" البرامج والأنشطة التي تُغطي الجوانب التشغيلية والمستويات التكتيكية التي تشجع البلدان على العمل لدعم الأهداف الاستراتيجية لبعضها بعضاً؛ فالتعاون الأمني هو أداة توسعية أساسية للسياسة الخارجية للبلدان. ويتمّ استخدامه على نطاق واسع لإنجاز مجموعة متنوعة من الأهداف. وتُبدي الصين استعداداً لاستخدام التعاون الأمني كأداة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والسياسية والعسكرية.

وقد أكّدت الصين نيتها هذه في "وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية" الصادرة سنة 2016، على النحو التالي: "يحرص الجانب الصيني على تعزيز التواصل والتعاون مع الدول العربية في مكافحة الإرهاب، وإقامة آلية طويلة الأمد للتعاون الأمني وتعزيز الحوار بشأن السياسات وتبادل المعلومات الاستخباراتية وإجراء التعاون الفني وتدريب الأفراد، بما يواجه التهديدات الإرهابية الدولية والإقليمية بشكل مشترك".

ووفقاً لهذه الوثيقة، فإن الاستراتيجية الشاملة للصين في المنطقة، هي تحقيق "الكسب المشترك والتنمية المشتركة من خلال التعاون، وبالتالي استشراف آفاق أكثر إشراقاً لعلاقات التعاون الاستراتيجي بين الصين والدول العربية". وتذكر بشكل مختصر الحاجة لزيادة التعاون العسكري

الصيني ودول المنطقة، "وتعميق التعاون في الأسلحة والأعتدة ومختلف التقنيات المتخصصة، وإجراء تدريبات مشتركة بين القوات المسلحة"، غير أنها تسلط الضوء على أن الصين سوف تستمر في "دعم بناء الدفاع الوطني والجيوش للدول العربية من أجل صيانة السلم والأمن في المنطقة". ومن هنا يتضح أن الصين مهتمّة بشدّة بجعل التعاون الأمني – العسكري، ولا سيّما صفقات الأسلحة والتصنيع المشترك للأسلحة عنصراً من عناصر استراتيجيتها في الشرق الأوسط.

تعيش دول عربية مثل السعودية في حالة قلق دائم بشأن التهديدات التي يتعرض لها أمنها الداخلي، مثل الهجمات الصاروخية وغارات الطائرات المسيرة التي يشنّها الحوثيون عبر الحدود الجنوبية. وتدفع الصعوبات والقيود على مبيعات الأسلحة، مثل الطائرات المسيرة بدون طيار، التي يفرضها كبار المصدّرين، كالولايات المتحدة الأمريكية، دولاً مثل السعودية والإمارات العربية المتحدة للبحث عن بدائل متاحة بقيود أقل.

في الآونة الأخيرة، شهد الشرق الأوسط أكبر نمو في واردات السلاح. فبين سنتيْ 2016 و2020، زاد استيراد دول الشرق الأوسط للأسلحة الأساسية بنسبة 25% عما كان عليه ما بين سنتيْ 2011 و2015. وتصدّرت المملكة العربية السعودية قائمة أعلى الدول استيراداً للأسلحة في العالم، حيث زادت وارداتها من الأسلحة بنسبة 61%، تليها قطر بزيادة وصلت إلى 361%.

وقد سجّلت علاقات التعاون بين الصين والسعودية والإمارات في مجالات الدفاع العسكري قدراً من التقدم، مما جدّد النقاش حول ازدياد وتيرة العلاقات الأمنية والعسكرية بين الصين ودول الشرق الأوسط. فبين سنتيْ 2016 و2020، زادت الصين حجم عمليات تصدير الأسلحة إلى هذَين البلدَين بنسبة 386% و169% على التوالي، مقارنة بالفترة 2011-2015. وبالرغم من أن حصة الصين في سوق الأسلحة في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ما تزال ضئيلة مقارنة بمصدري الأسلحة التقليديين الآخرين، ولكن تشير هذه الأرقام إلى دخول الصين المنتظم إلى المنطقة؛ وهي فجوة مهمة تأمل الصين في ملئها.

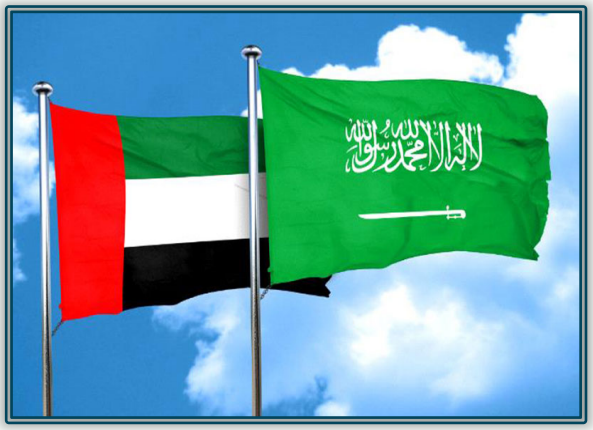

دراسة حالة: التعاون الأمني بين الصين والمملكة العربية السعودية:

منذ انطلاق المسار الديبلوماسي بين البلديْن سنة 1990، شهدت العلاقات بين جمهورية الصين الشعبية والمملكة العربية السعودية تطوراً سريعاً ومضطرداً، مما أدى إلى تعزيز الثقة السياسية المتبادلة. تمّ الارتقاء بهذه العلاقات إلى مستوى شراكة استراتيجية شاملة في سنة 2016. ويعني مستوى الشراكة هذا أن بكين أسست علاقة عميقة مع المملكة، حيث يتعاون البلدان بشكل كبير في القضايا الاقتصادية والسياسية والأمنية. وعلى صعيد آخر، طوَّرت بكين والرياض إطاراً جديداً لعلاقتهم في السنوات القليلة الماضية، فالسعودية تقع بالقرب من مركز مشروع الحزام والطريق الذي يربط بين آسيا وإفريقيا وأوروبا؛ وهذا الموقع الاستراتيجي يعني أنه يمكن لـ"رؤية السعودية 2030" أن تندمج بشكل كامل مع مبادرة الحزام والطريق. وتشمل شراكات بكين الاستراتيجية الشاملة مع الرياض العلاقات السياسية، والتجارية، والعسكرية، والأمنية، ومجال

الطاقة. وإذا ما ركّزنا على التعاون الأمني وحده، فإننا سنجد أن العلاقات بين البلدَين قد تطوَّرت في هذا المجال أيضاً.

منذ سنة 2014 تقوم الصين بتزويد المملكة العربية السعودية بطائرات بدون طيار. وأكّدت الرياض في كانون الأول/ ديسمبر 2015، أن المملكة العربية السعودية قد حصلت على عدد من الطائرات بدون طيار من الصين من أجل عملياتها العسكرية في اليمن. وفي سنة 2016، شارك قرابة 50 عنصراً من القوات الخاصة (25 من كل من الصين والمملكة العربية السعودية) في أول مناورة مشتركة لمكافحة الإرهاب بين البلديْن. وفي سنة 2017، اتفقت الصين والمملكة العربية السعودية على بناء مصنع في المملكة العربية السعودية لتصنيع الطائرات بدون طيار (قوس قزح) سي أتش-4 تساى هونغ CH-4 Caihong. وفي يوليو/ تموز 2019، وافق مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية على مسودة مذكرة تفاهم للتعاون مع الصين في مجال الاستخدام العسكري لنظام بيدو BeiDou للملاحة عبر الأقمار الصناعية "بي دي أس BDS"، وهو البديل الصيني لنظام تحديد المواقع العالمي "جي بي أس GPS". وخلال زيارة الملك سلمان الرسمية لبكين سنة 2017، وقّع مع الرئيس الصيني شي جين بينج سلسلة من الاتفاقيات بلغت قيمتها 60 مليار دولار. كما نشرت السعودية طائرات مسيرة مسلحة صينية الصنع في اليمن. وفي فبراير/ شباط 2019، وبعد زيارة ولي العهد السعودي محمد بن سلمان لبكين، وقّع البلدان 35 اتفاقية، بقيمة 28 مليار دولار. وقد نقلت هذه

محمد بن سلمان

الاتفاقيات العلاقات بين البلديْن تدريجياً من علاقات تبادلية إلى شراكة استراتيجية شاملة. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 2019، أجرت الصين والمملكة العربية السعودية مناورات بحرية مشتركة لمدة ثلاثة أسابيع في قاعدة بحرية سعودية. وقد كان الهدف من هذه المناورات بناء الثقة بين الجانبيْن في عمليات مكافحة الإرهاب البحرية.

وكان آخر اجتماع بين الجانبيْن عُقد في الشهر الأول من 2022. ففي كانون الثاني/ يناير 2022، التقى مستشار الدولة وزير الدفاع الصيني بنائب وزير الدفاع السعودي، ودعا الجانبان دولتيْهما إلى تعزيز التنسيق والتعاون والتصدي المشترك للهيمنة الدولية والأعمال الإرهابية، والعمل معاً على حماية العدالة الدولية ومصالح الدول النامية. وقد أظهر الجانب الصيني رغبته في الحفاظ على التواصل العسكري الاستراتيجي مع الجيش السعودي، والاستفادة من آلية التعاون، وتعزيز التعاون العملي، وتقوية التضامن في مكافحة جائحة كوفيد COVID–19؛ وذلك سعياً لتعزيز التطوير المستمر للعلاقات العسكرية الثنائية. وأكّد الجانب السعودي أن الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين المملكة العربية السعودية والصين تتطور بشكل مضطرد؛ وأن التعاون العسكري بين البلديْن قد حقق تقدماً كبيراً أسفر عن نتائج جوهرية.

أما عن التعاون السعودي الصيني في مجال إنتاج الصواريخ الباليستية ballistic missiles، والذي كان مثار اهتمام وجدل مؤخراً، فمن المعروف أن الولايات المتحدة رفضت مراراً وتكراراً بيع صواريخ باليستية للسعودية، وذلك بحجة مخاوفها فيما يتعلق بموضوع الانتشار النووي، والتزامها بـ"نظام التحكم في تكنولوجيا الصواريخ (أم تي سي آر) Missile Technology Control Regime (MTCR)" والذي يسعى للحدِّ من انتشار تكنولوجيا الصواريخ الباليستية. ومن المعروف أن السعودية قد اشترت سابقاً صواريخ باليستية من الصين، ولكنها ظلّت حتى الآن عاجزة عن تصنيع صواريخها. وفي كانون الأول/ ديسمبر 2021، أعلنت وكالات الاستخبارات الأمريكية أن المملكة العربية السعودية، بمساعدة الصين، تنتج صواريخ باليستية تعمل بالوقود الصلب. ومن الممكن أن يكون التعاون السعودي الصيني غير مقتصر على "نقل الخبرات" فقط.

إن الصين هي خيار السعودية الأفضل حالياً، فيما يتعلق ببدء برنامجها الخاص بالصواريخ الباليستية، خصوصاً أن السعودية سبق واشترت صواريخ من بكين. وبالإضافة إلى ذلك، تُعدّ السعودية الصين شريكاً موثوقاً، خصوصاً وأن القيود التي وضعتها على موضوع مشاركة التكنولوجيا أقل من القيود الأمريكية، كما أن لدى بكين والرياض الكثير لتقدماه لبعضهما. ومن المرجح أن تتوسع العلاقات الثنائية بينهما خلال العقد المقبل. ومن المؤكد أن الرياض تنظر إلى الصين كقوة عظمى صاعدة في طور التكوين، وتتوقع أن تظلّ الوجهة الأولى لصادراتها من الطاقة. وبالتالي، سيكون منطقياً بالنسبة للمملكة العربية السعودية أن تسعى لتعزيز علاقاتها مع هذه القوة الصاعدة. وبالتالي، ستستمر العلاقات الثنائية بين الصين والمملكة العربية السعودية، لتشكل هذه الأخيرة ركيزة مهمة لدور الصين في المنطقة. ومع ذلك، فمن غير المرجح حالياً أو في المستقبل القريب، أن تسعى السعودية لجعل الصين بديلاً عسكرياً عن الولايات المتحدة، إذ يظلّ الحفاظ على العلاقات الجيدة مع الولايات المتحدة هدفاً أساسياً في السياسة الخارجية للمملكة. غير أنه من المرجح أن تفكّر الرياض بجدية على المدى الطويل، بترتيبات سياسية – أمنية متعددة، في حال قررت الولايات المتحدة أن تفكّ، بشكل أو بآخر، ارتباطها بالشرق الأوسط، أو في حال استمر التصدع في العلاقات بين الرياض وواشنطن بالاتساع.

جو بايدن

وبالنظر قليلاً في زيارة الرئيس الأمريكي جو بايدن Joe Biden إلى الشرق الأوسط في تموز/ يوليو 2022، نجد أن الزيارة اكتسبت أهمية كبرى نظراً للصعوبات الاقتصادية التي تعاني منها الولايات المتحدة، ولكونها تأتي بعد الغزو الروسي لأوكرانيا. فقد ركز الرئيس الأمريكي في تلك الزيارة على إصلاح العلاقات مع الشركاء الإقليميين التقليديين، وسعى أيضاً إلى إعادة رسم الخطوط العريضة للتعاون الإقليمي الأمريكي في المستقبل. وقد أظهرت رحلة بايدن، أن الشرق الأوسط سيظلّ هدفاً أساسياً للسياسة الخارجية الأمريكية على المدى الطويل. لذلك، حتى لو كان هناك تصوّر أن الزيارة لم

تحقق أهدافها في الوقت الحالي، إلا أننا سنرى القيمة التي ستضيفها إلى العلاقات بين الولايات المتحدة ودول المنطقة على المديَين المتوسط والبعيد.

وعلى الرغم من كون الصين سادس أكبر مورد للأسلحة للسعودية، وعلى الرغم من جميع الاتفاقات المذكورة أعلاه، إلا أنه يمكن القول باختصار بأن التعاون بين الصين والسعودية ما زال في بداياته. فاعتماد الجيش السعودي على المعدات العسكرية الأمريكية ما زال ميزة للولايات المتحدة، في حين أن دمج أي أسلحة صينية جديدة مع الأنظمة الموجودة مسبقاً لن يكون أمراً سهلاً.

ولتلخيص العلاقة بين البلدَين، يمكن القول إنه من خلال تفحص التطورات التي حصلت في العقد العشرين، نلحظ بوضوح توسع العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الدولتَين، إلا أنه يبدو أن العلاقات الدفاعية الصينية السعودية تقتصر على العديد من التدريبات المشتركة، والتعاون في مكافحة الإرهاب، وبيع بعض أنظمة التسلح والإنتاج المشترك لطائرات مسيّرة مسلحة. وإذا نظرنا للإحصاءات المتعلقة بمبيعات الأسلحة، فإن الولايات المتحدة ما تزال، بفارق كبير، المورد الرئيسي للأسلحة إلى المملكة العربية السعودية. فوفقاً لبيانات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (سيبري) Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI)، بين سنتيْ 2000 و2019، قدّمت الولايات المتحدة نحو 61% من مجمل الأسلحة التي استوردتها المملكة العربية السعودية؛ في حين حلَّت الصين بالمرتبة السادسة في هذا المجال في الفترة نفسها.

دراسة حالة: التعاون الأمني بين الصين والإمارات العربية المتحدة:

بلغت العلاقات بين الصين والإمارات العربية المتحدة آفاقاً جديدة في صيف 2018؛ حيث تمّ الارتقاء بالعلاقات الثنائية بين البلديْن إلى شراكة استراتيجية شاملة عقب الزيارة التي قام بها الرئيس الصيني شي جين بينغ إلى الإمارات؛ وهذا إن دلّ على شيء، فإنما يدل على أهمية الإمارات ومكانتها بالنسبة للمصالح الاقتصادية والسياسية للصين في منطقة الخليج على وجه الخصوص، والشرق الأوسط عموماً. ومن خلال هذه الشراكة الاستراتيجية، أصبح التعاون الدفاعي، بما في ذلك الأسلحة وتجارة التكنولوجيا وتبادل الزيارات رفيعة المستوى، جزءاً مهماً من عملية دمج رؤية الإمارات العربية المتحدة بإطار مبادرة الحزام والطريق.

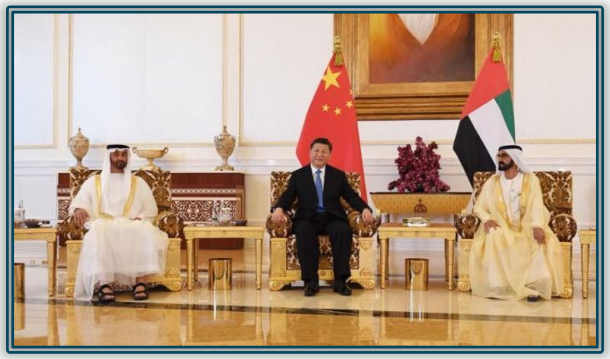

وقد تطورت العلاقات العسكرية بين البلدَين وتعمّقت بشكل سريع، ويتضح ذلك من خلال الزيارات المتبادلة المتكررة بين المسؤولين العسكريين والتعاون المثمر في المجالات ذات الصلة. وبحسب البيان المشترك الإماراتي الصيني بشأن الشراكة الاستراتيجية، "يحرص الجانبان على تعزيز التعاون العملي بين القوات المسلحة في كل منهما؛ خلال الزيارات المتبادلة رفيعة المستوى والتواصل بينهما بمختلف القوات والأسلحة والتدريبات المشتركة وتدريب الأفراد". كما اتفقت الصين والإمارات على "التعاون وتبادل المعلومات في مجال الأمن البحري". واتفق الجانبان أيضاً على "تضافر الجهود بشأن قضايا مكافحة الإرهاب وتبادل الخبرات والمعلومات حول محاربة الإرهاب، وتدعيم تدريب الأفراد وبناء القدرات في ذلك المجال". ويسعى البلدان أيضاً لـ"تعزيز التعاون في مجال التكنولوجيا النووية، وتعزيز أنظمة التعاون الإقليمي والدولي في مجال عدم الانتشار النووي والترتيبات للسيطرة على الصادرات ذات الصلة، والاشتراك في الجهود المبذولة لمكافحة تهريب المواد النووية".

تُعدّ الصين مورّداً مهمّاً للطائرات العسكرية دون طيار إلى دول الشرق الأوسط، خصوصاً تلك التي تحظر الولايات المتحدة الأمريكية تصديرها لهم. منذ سنة 2016، امتلكت الإمارات العربية المتحدة طائرات صينية دون طيار من طراز وينج لونج 1 – Wing Loong I؛ وفي أوائل سنة 2018، بدأت باستلام مشترياتها من طائرات وينج لونج 2 – Wing Loong II المطوَّرة والأكثر فتكاً. ويُمكن لهذه الطائرات المخصصة للمراقبة والاستطلاع حمل مجموعة من الأسلحة، بما في ذلك الصواريخ والقنابل الموجّهة بالليزر التي يمكنها الاشتباك مع أهداف على الأرض أو في الجو. وبالإضافة إلى ذلك، وفي إطار اتفاق بين البلدَين أُعلن عنه مؤخراً؛ أعلنت الإمارات أنها ستشتري عشرات الطائرات العسكرية الصينية ذات الأجنحة الثابتة من طراز أل–15 أو L–15.

ومن الواضح أن واشنطن غير مرتاحة للتقارب والتعاون الصيني الإماراتي. وفي الواقع، فإن هذا التعاون بين البلدَين يخضع للتدقيق عن كثب من قبل المخابرات الأمريكية ومؤسسات الأمن القومي. فعلى سبيل المثال دعا قانون تفويض الاستخبارات (آي إي إي 2022) Intelligence Authorization Act (IAA 2022) الذي تمّ صياغته في تشرين أول/ أكتوبر 2021، مدير الاستخبارات الوطنية (دي أن آي) Director of National Intelligence (DNI) إلى تقديم تقرير خلال شهريْن عن التعاون الصيني الإماراتي في القطاعات الاستراتيجية، وتقييم إمكانية نقل التكنولوجيا الحساسة إلى الصين عبر أبو ظبي.

باختصار، فإن أنشطة التعاون الأمني بين الصين والإمارات آخذة في التطور. ومثل السعودية، فإنه على الرغم من تراجع ورادات الأسلحة خلال الفترة ما بين 2016 و2020، فقد برزت الإمارات العربية المتحدة أيضاً كواحدة من أكبر مستوردي الأسلحة في الخليج العربي. وترى الصين في هذه الأسواق أماكن مربحة لتصدير التكنولوجيا العسكرية. ومع ذلك، توضح بيانات

معهد استوكهولم لأبحاث السلام الدولي، أنه كما في المملكة العربية السعودية، وكذلك في الإمارات ما تزال الولايات المتحدة الأمريكية المورد الأكبر للأسلحة، حيث إنها مصدر 56% من مجموع الأسلحة التي استوردتها الإمارات، في حين حلَّت الصين في المرتبة السادسة.

الخلاصة:

عندما ننظر إلى الخطوات التي اتخذتها الصين في الشرق الأوسط أو حاولت اتخاذها، وخصوصاً منذ سنة 2016، يمكننا تلخيص أهدافها في ثلاث نقاط:

- 1. زيادة نفوذها السياسي في المنطقة في مقابل السياسات الأمريكية.
- 2. ضمان استمرار تدفق إمدادات الطاقة من المنطقة للحفاظ على نمو اقتصادها.
- 3. تعزيز فرص نجاح مبادرة الحزام والطريق على نطاق عالمي، من خلال التعاون مع دول الشرق الأوسط.

وبشكل عام، يتزايد الطلب على تقنيات الدفاع وأنظمة الأسلحة المتقدمة في الشرق الأوسط، ويرجع ذلك أساساً إلى التهديدات الحالية التي ما تزال بعض الدول تواجهها، بالإضافة إلى التوترات بين عدة دول في المنطقة. وتسعى دول الخليج لتجاوز تعاونها العسكري الحصري مع واشنطن وتعزيز العلاقات مع القوى الأخرى، وخصوصاً الصين، وتحديد من سيكون الشريك التالي لدول المنطقة.

وربما تعتقد هذه الدول أن النمو الاقتصادي للصين على المدى البعيد سوف يترجم في النهاية إلى زيادة قوتها العسكرية في الشرق الأوسط، مما يسمح لها بتبني سياسات إقليمية متفوقة تتماشى مع أهدافها الاستراتيجية. وعلى الرغم من أن هناك مفاوضات جارية بين الولايات المتحدة ودول الخليج حول ما يمكن أن يقدمه كل منهما للآخر، وعلى الرغم من أن الخيارات البديلة تبقى حاضرة على جدول الأعمال، إلا أنه ليس هناك شكّ في أن وجود الصين في المعادلة يُعطي دول الخليج فرصة للمناورة في علاقاتها بواشنطن ويقوّي وضعها على طاولة المفاوضات. ومن ناحية أخرى، فإن إعادة هيكلة السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، سيدفع الصين إلى حماية، بل

وحتى توسيع، مصالحها في المنطقة، حتى لو لم تكن هذه الأخيرة ترغب في تعزيز وجودها السياسي والأمني فيها، إلا أنها قد تشعر أنه ليس لديها خيار آخر.

والحقيقة أن السلع الاستهلاكية الرخيصة في الصين، ومشاريع البنى التحتية، والمساعدات المالية والقروض التي تقدمها لدول الشرق الأوسط تُقوّض نفوذ الولايات المتحدة في المنطقة. وإذا استمرت أنشطة الصين في الشرق الأوسط بالزخم الحالي، فإن ذلك قد يجعل منها شريكاً لا غنى عنه مع بلدان المنطقة في المستقبل. وعلى الرغم من أن الإحصائيات تُظهر بأن الولايات المتحدة ما تزال الشريك المفضل الذي لا غنى عنه بالنسبة لدول المنطقة؛ إلا أنه في حال عدم تفاعل الولايات المتحدة مع التوسع الصيني، فإنه يمكن للصين أن تحقق أهدافها بوقت أقصر مما كانت تتوقعه بداية؛ وقد يُضعف ذلك من قوة واشنطن، ومن المحتمل أن يعرِّض المصالح الأمريكية الأساسية للخطر؛ بل أكثر من ذلك يمكنه إزاحة الولايات المتحدة كقوة عظمى عالمية. خلاصة القول أنه لا يمكن تجاهل علاقات دول المنطقة مع الصين كقوة عظمى ناشئة، وهنا تبرز أهمية توسيع وتعميق أنشطة التعاون الأمني التي تقوم بها الولايات المتحدة، والتي لا ينبغي أن تغفل عن الأنشطة الصينية.

توصيات للإدارة الأمريكية والقيادة المركزية الأمريكية:

- يجب فهم نهج الصين في حماية مصالحها؛ لتوقع آفاق التعاون والمنافسة المحتملة في الشرق الأوسط.
- تجنب المعارضة التعسفية للمساعدات الاقتصادية والتنموية التي تقدمها الصين، والتي تُفيد المنطقة وتُسهم في استقرارها.
- تطوير المزيد من العلاقات العسكرية التعاونية مع دول الشرق الأوسط؛ لتعزيز الاستقرار الإقليمي ودعم جهود الشراكة الإقليمية.
- التأسيس للتعاون الأمني الفردي لدول المنطقة؛ للتنافس استراتيجياً مع الصين وروسيا.
- يجب تحليل الشروط/ القيود المفروضة على مبيعات الأسلحة، وكيف أنها تدفع المشغّلين المحتملين للبحث عن مورِّدين آخرين.
- التنبه إلى أن دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وآسيا الوسطى قد تبحث عن مورِّدين جدد إذا لم تستجب الولايات المتحدة لمطالبهم؛ كما يجب البحث عن طرق بديلة لمواجهة سعي الدول لتقليل اعتمادها على الأمن الأمريكي، من خلال تعزيز العلاقات مع مقدِّمي خدمات الأمن الآخرين، خصوصاً روسيا والصين.

- مراقبة العمليات والأنشطة العسكرية الصينية في منطقة مسؤولية القيادة المركزية الأمريكية، وعلى الصعيد العالمي، لمنع الهيمنة الصينية.
- الاستمرار في التواصل فيما يتعلق بالأنشطة البحرية الصينية، مع القادة الرئيسيين لمناطق مسؤولية القيادة الأمريكية في المحيط الهادئ، والقيادة الأمريكية في أوروبا، والقيادة الأمريكية في إفريقيا.

هذه الترجمة التي يقدمها مركز الزيتونة تستعرض دراسة الخطوات التي اتخذتها الصين في الشرق الأوسط أو حاولت اتخاذها لزيادة نفوذها السياسي في المنطقة من أجل مواجهة السياسات الأمريكية، وضمان استمرار تدفق إمدادات الطاقة من المنطقة للحفاظ على نمو اقتصادها، وكذلك تعزيز فرص نجاح مبادرة الحزام والطريق على نطاق عالمي من خلال التعاون مع دول الشرق الأوسط. وتبحث كيفية استعمال الصين التعاون الأمني كأداة لتوسيع نطاق سياستها الخارجية في المنطقة، بحيث درست التعاون الأمني بين الصين من جهة والسعودية والإمارات من جهة أخرى. وعلى الرغم من "اطمئنان" الدراسة أن الولايات المتحدة ما تزال الشريك المفضل الذي لا غنى عنه بالنسبة لدول المنطقة؛ إلا أنها تُحذّر في الوقت نفسه من عدم تفاعل الولايات المتحدة مع التوسع الصيني. ثم تُقدّم الدراسة توصيات للإدارة الأمريكية والقيادة المركزية الأمريكية.

وهذا النص هو ترجمة لدراسة صدرت في أواخر سنة 2022، عن مركز الشرق الأدنى وجنوب آسيا للدراسات الاستراتيجية (نيسا) التابع لوزارة الدفاع الأمريكية.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations
ص.ب.: 14-5034 بيروت – لبنان
تلفون: 644 803 1 961+ | تلفاكس: 643 803 1 961+
www.alzaytouna.net | info@alzaytouna.net